

في دين وجب على كل واحد واذا كان للوكيل بالرجوع يد وكيلته فاستغنى الوكيل
لما عطله سوا كان الوكيل حاضر او غايب الام لا اجاب انما يجزيه كونه على
وغيره ما ثبت على موكله من الدين او ائتمنت ان الوكيل امر الوكيل بغير الدين
او كان وكيله به والا فلا يجس في ذمها الا في هذه الاحوال فيكون
اخر وان صدق فيما ادعاه من الدين او ائتمنت ان الوكيل امره بالدين
الدين لان هذا الاقرار على العي فلا يصح مسلم عن شخص وكيل الشخص
او عن غيره رجل يدين بخصم في ذمة موكله فاجاز الوكيل بانه وكيل
بالتبضع والمطالبة في الفرق وقضاء الدين او في الدعوى لم لا في الاقرار
عليه بل سمي قوله ام لا اجاب القول بقوله في ذلك مضمين لان المال
الذي في يد الوكيل وديته وانما يجب على الوكيل ان يقضي ما ثبت على الوكيل
من الدين لان ما ثبت التوكيل من رسالته للمالك من بعضه فثبت من
وكيله او غيره ولا التوكيل في غير ذلك فثبت من سببه اذا اطلب
شخصه في مجلس الشريعة ليدعى عليه في كل المعلوم وكيل غيره في
سماحة الدعوى غير غيره ولم ير في المطالبه الا بحضور غيره فمحل
حضوره في ابرام لا اجاب مذمبا الام ان التوكيل ما يخصصه لا بد
فيه من رضاه في حال صحبه لا يشترط رضاه لان الحق في مضمونه في
بنفسه وبنا بمسؤول اختيار الشخص ان القاضي يترجم ان كان مستغنيا
في الامتناع من خصمه التوكيل لا يثبت اليه وان لم يكن مستغنيا
مشترط رضاه سئل اذا ادعى شخص انه وكيل عن غيره فباعت
وان تسمى فلم يصدقه زيد هل يلزم التوكيل ام لا اجاب اذا قال
اشترت لفلان واجابه بالبرهان قال ثبت في الاقرار وانما يظهر انه وكيل
عنه فانما اجاز له على صير سطره وان بطل وان لم يقر ان ثبت لفلان
بل اضاف الشرا لنفسه ثم تبين انه ليس بوكيل عن فلان فانه انفسه

يجوز
انما يجزى على ما مضى ما ثبت على
مقال اذا ثبت ان الحال بعد المال
بفتح الدين اجمالا كشيء

مسئل العتص والمطالبة بالدين
وقضاء الدين

التوكيل المحصور لا يدين من خصمه

سواء

عن شخص من المسلمين يتوكل النصارى على المسلمين في حلال
لحقوق وجسب الحلالين ويضيق عليهم عملهم بحوزة ذلك ام لا اجاب
نعم يجوز ان رضاهم به لانه لا يلزم التوكيل الا برضاه ولا ضرر فطلب
الحق كسبحان عن الوكيل اذا قال الوكيل لفلان انك عن فلان فانت وكيله
ايضا الطريق الى غيره اجاب الطريق اليه لانه ان يقول اعزتك عن الركاة
العلقه ورحمت عن الركاة المتوجهة وقيل يقول لفلان وكنت فانت حوارج
والاول اوجه سئل عن شخص وكل شخص في بيع عقاره فباعه شخص
ثم انما اشترى باعه من شخص اخر وصفت به شرط ان يكون هو وصفا
التصرف جميعه في اليد الموكول وعلمه ويضرب ما كان ثم اظهر الموكول ان كان
ملك العقار ان شخص قبل الركاة بالبيع وان المالك له وقعة المالك
للكل هل يسمع يقول ام لا اجاب اذا اجماعه وقف حكمه بيمينه يسمع يقول
وبينه والاول اذا سمعت غيره وبينه نقض البيع ورواه من مسلم عن رجل
قال لو كرهت ان يرضى من خمسة من بنات اذ ياب وانها لم يرضى
تخاصم فقال الوكيل له عندك ثلاث وعشرون دينار فاذا كنت وجدت
في الصندوق سوى سبعة وعشرين دينار او دفعت لك العاشر من عندى وكذب
اجاب القول قول الوكيل مع يمينه انه لم يرضى من سوى ذلك والباقي
من ماله سئل عن شخص وكل شخص في بيع ثوبه او قبضه وقيل ان الوكيل
ثم انه تروى حتى عدم ما هو وقيل فيه فتلفنا اليه او سمي ان اهل الزم
الوكيل يرضى اجاب لصمان على الوكيل في شيء من ذلك لا يرضى عن ذلك ولا
صمان على المبيع سئل عن شخص وكل شخص وكاله مطلقه فبعته فبعت
حلمه انما يرضى عنه حاله الدين ولو حقه فمعه المدين في بيعة ما يرضى
اشقاه ففعل الوكيل ذلك فهل يرضى عنه البراءة ام لا اجاب يصح ما ذكر
على الوكيل في هذه الصورة وينفذ على الموكول مسلم عن شخص ادعى عليه وكيل شخص

مسئل بيت غل الركاة بالدين